

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

السبت 17 أكتوبر 2026

نشاطات الوزير

تصنيف "كيو-اس" للجامعات العربية 2027 : الجزائر الأولى عربيا ومغاربيا



حلت الجزائر في المرتبة الأولى عربيا ومغاربيا في تصنيف "كيو- اس" للجامعات العربية لسنة 2027، من حيث عدد المؤسسات الجامعية المصنفة، حسب ما أورده، اليوم الجمعة، بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأوضحت الوزارة أن التصنيف الاقليمي السنوي "كيو-اس" للجامعات العربية لسنة 2027، أثبت تحقيق الجامعات الجزائرية نتائج "متقدمة وقوية"، إذ تم تصنيف 50 مؤسسة تعليم عالي جزائرية، بعد أن كان عددها 46 في إصدار 2026، و15 في، لتحل الجزائر بذلك في المرتبة الأولى على المستويين المغربي والعربي، من حيث عدد المؤسسات الجامعية المصنفة.

ووفقا لنفس المصدر، تم تصنيف جامعة عنابة في المركز الأول على المستوى الوطني.

جدير بالذكر أن تصنيف "كيو- اس" للجامعات العربية يهدف إلى تقييم ومقارنة أداء مؤسسات التعليم العالي في المنطقة، حيث يعتمد على "إطار شامل يضم 10 مؤشرات رئيسية تمثل كل منها ركيزة أساسية لتقييم أداء الجامعات وتنافسيتها"، على غرار السمعة الأكاديمية، نسبة أعضاء هيئة التدريس مقاربة بالطلاب ونسبة الطلاب الدوليين.

"ProtoMarket" يربط رأس المال الفكري والبحثي بالنسيج الاقتصادي الوطني

نحو هندسة الابتكار وتعزيز الاقتصاد المستدام بالجزائر



يشهد
قطاع
التعليم
العالي

والبحث العلمي في

الجزائر خلال السنوات

الأخيرة تحول إستراتيجي ووظيفي عميق، يمتد
جوهراً الفلسفة الأكاديمية والرسالة الاجتماعية
للمؤسسات الجامعية، إذ لم تعد الجامعة مجرد
فضاء تعليمي محصور في إنتاج المعرفة النظرية،
وتلقين الدروس والمحاضرات وإصدار الشهادات
الأكاديمية، بل أضحت فاعلاً محورياً في صناعة
الثروة الاقتصادية، وتفعيل ديناميكيات التنمية
الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة..

يقلم البروفيسور أبوبكر بوسالم

وتجسد هذه المقاربة الحديثة في الانتقال المتسارع
والمنهجي من نمط الجامعة التقليدية إلى نموذج الجامعة
المقاولانية والمنتجة للثروة، وهي الجامعة التي تسعى
بجدية إلى تحويل المخرجات العلمية إلى حلول تكنولوجية
عملية، ومنتجات ذات قيمة اقتصادية مضافة قابلة للتصنيع
والتسويق، ومؤسسات اقتصادية ناشئة قادرة على المنافسة
والاستدامة في بيئة الأعمال المعاصرة.

وفي هذا السياق الاستراتيجي الواعد، أطلق وزير التعليم
العالي والبحث العلمي البروفيسور كمال بداري التحدي
الوطني لتطوير النماذج الأولية والمسمى "ProtoMar-
ket" باعتباره إحدى الآليات التكنولوجية الأكثر نضجا
وساكنة لربط رأس المال الفكري والبحثي بالنسيج
الاقتصادي الوطني بشكل يهدف إلى الانتقال الجذري
بالمشاريع الابتكارية من مرحلة التصور النظري والنمذجة
البحرية إلى مرحلة العمليات التسويقية والريحية وإنشاء
الشبكات الناشئة القادرة على النمو والمنافسة، وخلق
فرص العمل المستدامة، وتكتسي هذه المبادرة أهمية بالغة
لأنها تنقل النقاش الأكاديمي حول الابتكار الجامعي من
مرحلة التشجيع النظري للأفكار والمفاهيم العامة إلى
مرحلة أكثر إيجابية وارتباطاً بالواقع الميداني للسوق،
خلال تركيز المباشر على نموذج الأولي، ومستوى النضج
التكنولوجي، ونموذج الأعمال التجاري، والاحتياجات
الفعلية للقطاعات الصناعية والخدمية والمجتمعية.

ويشير برنامج "ProtoMarket"، إلى تحدي وطني
مستكمل موجّه لأصحاب المشاريع المبتكرة من طلبة
وباحثين، حيث يركز بصورة أساسية على تحسين وتطوير
النماذج الأولية وتحويلها إلى منتجات ناضجة قابلة للتسويق
والاستغلال التجاري، مع ربط تلك المشاريع بإنشاء
مؤسسات ناشئة قادرة على استثمار الابتكار اقتصادياً
وتجسيده ميدانياً، وتبرز أهمية تحدي "ProtoMarket"،
في تشييد جسر تفهني متين بين مرحلتين طالما ساد
بينهما انفصال هيكل وفتوة تمويلية وتنظيمية تُعرف في
الآليات الدولية للإبتكار بدوادي الموت، وهي المرحلة
التي تقصّل بين ابتكار الحل التقني في الجامعات وحاضنات
الأعمال، من خلال المخرجات التقنية والهندسية، وبين
وصوله الفعلي إلى أيدي المستهلكين والمؤسسات
الاقتصادية، والتي تعبر عن قبيلة التناضية والاقتصادية
التقييمية للمنتج.

إن أهمية هذا التوجه تكمن في كون الكثير من الأفكار
والابتكارات الجامعية قد تكون ذات قيمة علمية كبيرة،
لكنها قد تصل بالضرورة إلى مرحلة النموذج التسويقي

المريح، فقد يمتلك الطالب أو فريق العمل فكرة مشروع
مبتكر، أو يصلون إلى نموذج أولي جيد، لكن ذلك لا يعني
تلقائياً وجود منتج جاهز للاستهلاك والتسويق، ولهذا
السبب تحديداً، يأتي برنامج "ProtoMarket" ليركّز على
هذه المرحلة الانتقالية الحرجة التي تتطلب توفير الموارد
المادية، والمراقبة التقنية، والخبرة التسويقية والقانونية،
بما يشمل تحسين ووظائف النموذج الأولي، وتحديد
الاحتياجات الدقيقة للسوق، وإعداد نموذج الأعمال
التنافسي، ودراسة التكاليف التشغيلية، وحماية حقوق
الملكية الفكرية، وتحديد شرائح الزبائن، وصياغة
استراتيجيات اختراق الأسواق الوطنية والدولية.

إن عملية الانتقال من النموذج الأولي إلى المنتج التجاري
القابل للتسويق والتوزيع، ليست مجرد مسألة تقنية بسيطة،
بل هي مسار متعقد يتقاطع فيه البحث العلمي
لتطبيقات مع التسويق، والتمويل، والإدارة التقنية، والأطر
القانونية والقانونية، فقد يكون النموذج الأولي ناجحاً من
الناحية التقنية والوظيفية، ولكنه غير قادر على المنافسة
في السوق من حيث تكلفة الإنتاج أو التوزيع، وقد يكون
المنتج يتميز بالخصائص النوعية الجديدة، ولكنه يفشل في
إيجاد طلب فعال في السوق، كما أن الابتكار قد يحمل
قيمة علمية عالية جداً، ولكن غياب الحماية القانونية
وبراءات الاختراع يجعله عرضة للتقليد أو المحاكاة، إضافة
إلى ذلك، قد تواجه المشاريع الابتكارية صعوبة في تشكيل
فريق عمل متكامل قادر على إدارة المؤسسة الناشئة
بكفاءة وحكمة عالية.

بنظرة على هذه المراحل الميدانية، يطرح برنامج
"ProtoMarket" على الطلبة الرياديين والمبتكرين،
منظومة متكاملة من الأساليب الجوهرية التي تتجاوز السؤال
تقليدي البسيط حول ما إذا كانت فكرة جديدة لا،
فمن خلال هذا البرنامج، يعمل التقييم على تحديد
المشكلة السوقية الدقيقة التي يحلها المنتج، والهوية
المحددة للمستخدم النهائي أو الزبون المستهدف،
ومستوى الحاجة الفعلية والواقعية في السوق للحل
المطروح، وإمكانية تصنيع المنتج بتكلفة تنافسية مقبولة
تجارياً، ومدى القدرة على توسيع خطوط الإنتاج والخدمة
مستقبلاً، والميزة التنافسية المحققة مقارنة بالحل
والبدايل الموجودة حالياً، وكيفية بناء هيكل الإيرادات
والتكاليف، وحماية الملكية الفكرية، وتحديد الموارد البشرية
والتقنية المطلوبة لإنشاء مشروع اقتصادي مستدام، هذه
التساؤلات الإجرائية تجلّ من البرنامج منظومة متكاملة
لتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية مضافة.

ولتحقيق هذه الغاية الشاملة، يعتمد برنامج "Pro-
toMarket" في الطبعة الثانية، على مؤشرات قياسية
علمية ومعايير عالمية لتقييم الابتكارات، وفي مقدمتها
مؤشر "مستوى الجاهزية التكنولوجية" (Technology
- TRL - Readiness Level)، ويستخدم هذا المؤشر
لدولي لتحديد مدى نضج التكنولوجيا وانتقالها المنهجي
من مرحلة الصياغة النظرية والبحث الأساسي إلى مراحل
التطوير، والتطبيق الميداني، وقد جاء التركيز في البرنامج
على رفع نضج النماذج الأولية المشاركة إلى مستوى "TRL 4"
على الأقل، بما يعكس توجهاً استراتيجياً جاداً نحو دعم المشاريع
التي تجاوزت مرحلة الأفكار المجردة على الورق، وأصبح لديها
أساس تجريبي قابل للاختبار في الأسواق المختلفة.
وبالموازاة مع معيار النضج التكنولوجي، يعطي البرنامج
أهمية بالغة لمخطط نموذج الأعمال (Business
- BMC - Model Canvas)، باعتباره أداة تحليلية
أساسية تسمح لأصحاب المشروع المبتكر بصياغة الرؤية
والريادة الاقتصادية.

الجزائر الأولى عربيا ومغاربيا في تصنيف "كيو إس" للجامعات العربية 2027

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن ارتفاع عدد مؤسسات التعليم العالي الوطنية المصنفة ضمن تصنيف "كيو إس" للجامعات العربية، إصدار سنة 2027، إلى 50 مؤسسة جامعية، مقابل 46 مؤسسة في إصدار سنة 2026. ووفقا لما أكدّه الوزير عبر صفحته الرسمية على "فايسبوك"، حلت الجزائر في المرتبة الأولى عربيا ومغاربيا من حيث عدد المؤسسات الجامعية المصنفة، مسجلة بذلك ارتفاعا في عدد مؤسسات التعليم العالي المدرجة ضمن هذا التصنيف مقارنة بالإصدار السابق، كما تم تصنيف جامعة عنابة في المركز الأول على المستوى الوطني.

م. ي

متفرقات

في يوم دراسي حول استخدام
الجيوتركيبات بالبليدة

حلول مبتكرة لتطوير البنى التحتية وتعزيز استدامتها

نظم قسم الهندسة المدنية بكلية التكنولوجيا في جامعة
سعد حطب، بالبليدة، نهاية الأسبوع، يوما علميا خصص
لموضوع تعميم استخدام الجيوتركيبات (المواد
الجيوستيتيكية) في مجال الهندسة التحتية، بمشاركة
أساتذة وباحثين وخبراء وممثلين عن مؤسسات وطنية
اقتصادية متخصصة.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء العلمي في سياق الاهتمام المتزايد بتطوير
تقنيات البناء، وتوظيف المواد الحديثة في إنجاز المنشآت والبنى
التحتية، بالنظر إلى ما توفره الجيوتركيبات من حلول تقنية تسهم في
تحسين أداء المنشآت، وتميز متانتها، وإطالة عمرها الافتراضي، مع
تقليل تكاليف الصيانة.

في كلمته الافتتاحية أبرز نائب مدير الجامعة المكلف بالبيداغوجيا،
البروفيسور عمر شكنان، أهمية التعريف بتطبيقات المواد
الاصطناعية المستخدمة في الهندسة الجيوتقنية، ودورها في تحسين
أداء المنشآت والبنى التحتية، لاسيما في مجال إنشاء الطرق وتطوير
أنظمة الصرف، مشددا على ضرورة تبادل الخبرات بين الباحثين
والمهنيين بما يسمح بتوسيع مجالات الاستفادة من هذه التقنيات
الحديثة.

وتشمل مجالات استخدام الجيوتركيبات العديد من المنشآت
الاستراتيجية على غرار الطرق والسكك الحديدية ومدارج المطارات،
إذ تساهم في تدعيم طبقات الطرق وتثبيتها، والحد من تدهورها، بما
يساعد على إطالة عمرها الافتراضي وتقليل احتياجاتها إلى
الصيانة.

كما توفر هذه المواد حولا تقنية لإنجاز منحدرات شديدة الانحدار
ومنشآت الإسناد باستخدام التربة المسلحة، باعتبارها خيارا يمكن أن
يشكل بديلا اقتصاديا وجماليا لبعض الجدران التقليدية المصنوعة من
الخرسانة المسلحة، وفق طبيعة المشروع ومتطلباته التقنية.
ويعتمد توظيف هذه التقنيات إلى قطاعي الموارد المائية والبيئة من
خلال تحسين أنظمة العزل المائي للقنوات والسدود، والمساهمة في
تأمين احتواء النفايات المنزلية والصناعية، بما يعزز حماية التربة
والمياه من مخاطر التلوث.

وشهد اليوم العلمي حولا مبتكرة تتعلق بتتبع النفايات الزراعية
وتحويلها إلى مواد مركبة في توجه يرمي إلى استكشاف إمكانات
الاستفادة من الموارد المتاحة، وتطوير مواد بديلة يمكن توظيفها في
بعض التطبيقات الهندسية.

وعرفت النظاهرة مشاركة ممثلين عن هيئات ومؤسسات تقنية وطنية،
من بينها الهيئة الجزائرية للرقابة التقنية لأشغال العمومية، ومخير
الأشغال العمومية للوسط، إلى جانب فاعلين اقتصاديين ومهنيين، ما
أتاح خضام لتبادل التجارب ومناقشة سبل تطوير استخدام
الجيوتركيبات وفق المعايير التقنية المعمول بها.

وساهمت هذه المبادرة في تشجيع روح الابتكار والمبادرة لدى الطلبة،
وفتح المجال أمامهم للتفكير في مشاريع قابلة للتجسيد، بما فيها
إنشاء مؤسسات مصغرة في مجالات ذات صلة بالتقنيات الحديثة،
واحتياجات قطاع البناء والأشغال العمومية.

البليدة: أحمد حفاف

• دعم كامل لحق الشعبين الفلسطيني والصحراوي في تقرير المصير • شركات جامعية ودعم للشركات الناشئة.. الابتكار في صلب التعاون • توأمة بين ميناؤي جن جن وديربان وخط جوي مباشر بين البلدين • شراكة تنموية تضمن الأمن الغذائي والطاقي لشعوب القارة

متعددة الأطراف، وفي السياق، قد الجلبان مجددا دعمهما لحق الشعب الفلسطيني غير القبل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية المستقلة ذات السيادة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مشدين على ضرورة الملحة لوقف الاعتمادات على الشعب الفلسطيني وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ومساواة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما جدد الوزيران تكيدهما على دعم حق الشعب الصحراوي غير القبل للتصرف في تقرير مصيره، وفقا لقرارات ومبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ذات الصلة، معربين عن دعمهما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يمكن الشعب الصحراوي من ممارسة هذا الحق.

ويشأن الأوضاع في بعض مناطق التوتر في إفريقيا والعالم، أكد الطرفان أهمية التوصل إلى حلول سياسية وتعزيز الحوار الشامل واحترام سيادة الدول وتطوير قنوات الاتحاد الإفريقي والأليات الإقليمية في مجالي الوقاية من النزاعات وبناء السلام.

وفي سياق التكامل الإفريقي والتعاون بين بلدان الجنوب شدد الوزيران على إسهام الشراكة بين البلدين في تعزيز التكامل الإفريقي.

وبمناسبة الذكرى 25 لتأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (بنياد)، استكرا دور لديهما في إنشائها، وأكد ضرورة تسريع تنفيذ اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتطوير آلية التحية العابرة للحدود وتعزيز التجارة والاستثمار البينيين في إفريقيا والمضي قدما في تنفيذ أجندة 2063. كما اتفقا على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات تمويل التنمية والتكنولوجيا والأمن الغذائي والطاقوي، والعمل على دفع إصلاح النظام المالي الدولي بما يجعله أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية.

الطبيعي والغاز الطبيعي المسال والصناعات البتروكيمياوية والمنتجات البترولية والطاقات المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر والجامعة الطاقوية وتخزين الطاقة.

وأكد الطرفان الأهمية الاستراتيجية للمعادن الحيوية وضرورة إقامة شركات تحافظ على سيادة إفريقيا على موارنها الطبيعية، وتعزيز نقل التكنولوجيا والتحويل المحلي للموارد، وتسهم في بناء سلاسل قيمة إفريقية. كما اتفقا على تشجيع الزيارات التقنية المتبادلة للخبراء والمتعاملين الاقتصاديين في قطاعي الطاقة والمناجم بهدف تحديد مشاريع قابلة للتنفيذ. وعن التعاون العلمي والتكنولوجي والأكاديمي، رحب الوزيران بالمنافذات الجارية بشأن إبرام مذكرة تفاهم بين الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات والأكاديمية الجنوب إفريقية للعلوم، وشجعا على تطوير مشاريع مشتركة يتبادل الباحثين والطلبة، وإقامة شركات بين الجامعات والمؤسسات الناشئة في مجالات الكفاء الاصطناعية والتكنولوجيات الرقمية والتكنولوجيا الحيوية والابتكار، فضلا عن التعاون في مجال تنمية المهارات، وحول التعاون الثقافي والتاريخي جدد الجانبان التأكيد على أهمية الإرث المشترك للتضال التحرري وروحاً بالمبادرات الرامية إلى إحياء تركة الكفاح ضد الاستعمار ونظام الفصل العنصري، بما في ذلك تنظيم ضاليات ثقافية وفكرية وأكاديمية مشتركة.

ويشأن القضايا الإقليمية والدولية، أكد الجانبان مجددا التزامهما بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعددية وإصلاح منظومة الحوكمة العالمية بما يكفل تمثيلا إفريقيا عادلا وفعالا، لا سيما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومؤسسات برتون ووز.

كما جدد دعمهما للموقف الإفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن، كما ورد في توافق إيزرلويين وإعلان سمرت وشددوا على أهمية التنسيق في إطار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وغيرها من الأطر

بإستكمال إجراءات إعداد والتوقيع على مذكرة التفاهم المنشئة لألية المتابعة الوزارية للمراجعة نصف دورية، التي تشكل المتابعة المنتظمة لتنفيذ قرارات اللجنة الثانية وتسوية المسائل المتفق عليها التي لا تزال عاقلة وضمان تنفيذها. كما اتفقا على الشروع في التحضيرات للدورة الثامنة للجنة الثانية، المزعم عقدها في برينيريا، تحت الرئاسة المشتركة لرئيسي الدولتين مع التركيز على مجالات التعاون ذات الأولوية التي من شأنها تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للتطبيق.

أما بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، أكد الوزيران أن التجارة والاستثمار يشكلان الأولوية الرئيسية للمرحلة المقبلة من الشراكة، بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة ومكان التكامل بين اقتصادي البلدين، واتفقا على عقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة للتجارة والاستثمار في أقرب الأجل.

وشدد الطرفان على ضرورة تفعيل الكامل لمجلس الأعمال المنشأ سنة 2023، وشجعا على تنظيم بعثات أعمال متبادلة بما في ذلك بعة لرجال الأعمال الجنوب إفريقيين إلى الجزائر وتنظيم معرض للمنتجات الجزائرية في جوهانسبورغ وإقامة اتصالات مباشرة بين المتعاملين الاقتصاديين والفرف التجارية.

وأشار الجانبان المشترك إلى اتفاق الجانبين على استكشاف فرص جديدة للشراكة في مجالات الصناعة والزراعة والصناعات الزراعية والغذائية والصناعات الصيدلانية والنقل والخدمات اللوجستية والبنية التحتية والاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة، وترجيحهما بالمنافذات المرتبطة بشأن إقامة توأمة بين ميناء جن جن وميناء ديربان، ويخط النقل الجوي المباشر بين الجزائر العاصمة وجوهانسبورغ.

أما فيما يخص الطاقة والمحروقات والموارد المعدنية، فقد أولى الوزيران أهمية خاصة للتعاون في مجال الطاقة، ورحبا بالمشاورات الجارية بين المؤسسات المعنية، وشجعا على إقامة شركات عملية في مجالات الغاز

أكدت الجزائر و جنوب إفريقيا عزهما على جعل الشراكة بين البلدين نموذجا للتعاون الإفريقي الفعال ، القائم على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة والتضامن ، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاستراتيجية .

جاء ذلك في البيان المشترك الصادر في ختام الاجتماع الذي جمع الخميس بالجزائر العاصمة ، وزير الدولة ، وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، أحمد عملاق، ووزير العلاقات الدولية والتعاون بجمهورية جنوب إفريقيا، رونالد لامولا، لاستعراض مدى التقدم المحرز في تنفيذ مخرجات الدورة السابعة للجنة الثانية الجزائرية-الجنوب إفريقية، المنعقدة بالجزائر في ديسمبر 2024، والعمل على تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الشراكة الاستراتيجية المعتمد بهذه المناسبة.

وأبرز الوزيران عزهما على جعل هذه الشراكة نموذجا للتعاون الإفريقي الفعال القائم على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة والتضامن، مشيرين إلى أن نجاح الشراكة سيقاس بمدى قدرتها على تحويل التفوق السياسي إلى مشاريع ملموسة ونتائج قابلة للقياس.

وفي هذا الصدد، اتفق الطرفان على إعطاء الأولوية للمشاريع الاستراتيجية في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والمناجم والصناعة والعلوم والتكنولوجيا، وتحديد آجال زمنية واضحة وتكثيف الاتصالات بين المؤسسات المعنية وضمن تقديم تقارير منتظمة إلى وزكري الشؤون الخارجية في البلدين.

كما جدد الوزيران التأكيد على عزمهما الانتقال من مرحلة لؤساء الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون إلى مرحلة تنفيذ مشاريع ملموسة من خلال اعتماد نهج قائم على النتائج، يسهل إلى أولويات واضحة وآجال زمنية محددة وآليات المتابعة والتقييم.

وفيما يتعلق بمتابعة مخرجات اللجنة الثانية المشتركة، رحب الوزيران

الصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا

تتويج ثلاثة مشاريع مبتكرة ضمن التحدي الوطني "نواة"

الاستغلال الحيواني".
بينما عادت الجائزة الثالثة إلى الدكتورة زهية سهير والي من جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة. عين الدفلى) عن مشروعها "نوتري باي"، والتمثل في "تطوير تركيبات للأعلاف الموجهة لتربية الدجاج اللاحم بالاعتماد على مواد أولية محلية بهدف تجميع الموارد المتاحة والبحث عن بدائل للمكونات المستعملة في صناعة الأعلاف".

ك. ح

الإلكتروني وتطبيق رقمي ونموذج للذكاء الاصطناعي بهدف تحسين متابعة ظروف الإنتاج وتكييفها مع احتياجات النباتات".
فيما نالت شيما بشاينية من جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، الجائزة الثانية عن مشروعها "أوبتيم فارم" والذي يعتمد على "تطوير طوق ذكي مخصص للأبقار مرتبط بتطبيق إلكتروني يسمح بجمع البيانات المتعلقة بالحيوانات ومتابعتها بما يوفر للمربين أداة إضافية لتسيير القطعان وتنظيم النشاط داخل

توجت ثلاثة مشاريع مبتكرة في مجال تكنولوجيا الفلاحة، بالجوائز الثلاث الأولى للتحدي الوطني "نواة" المنظم في إطار الطبعة الرابعة للصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا "أغريتك إكسبو 2026" الذي اختتم أول أمس.
وقد عادت الجائزة الأولى إلى نسيم دار البيضاء من جامعة عبد الله مرسلي بتيبازة عن مشروع الموسوم بـ"إس . سانبا. تيك" والذي يقوم على "تطوير نظام ذكي للزراعة دون تربة يجمع بين صندوق للتحكم

في ملتقى احتضنته جامعة سكيكدة هذه تبعات "عنف الأحياء والمؤثرات العقلية في زمن الرقمنة"



احتضنت قاعة المحاضرات مصطلقى الأشرف بالمكتبة المركزية لجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، نهاية الأسبوع الأخير، فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ: "عنف الأحياء والمؤثرات العقلية في زمن الرقمنة: دور منصات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل مسارات الانحراف" من تنظيم قسم العلوم الاجتماعية التابع لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبمشاركة نخبة من الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات الجزائرية، حضورياً وعن بُعد، عبر تقنية التحاضر المرئي.

وفي كلمته الافتتاحية، ثكن مدير الجامعة البروفيسور توفيق بوشندي أهمية تنظيم هذا الملتقى الذي يعالج إحدى القضايا المجتمعية الراهنة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، وما تفرضه من تحديات اجتماعية وتربوية وأمنية، مؤكداً أن الجامعة باعتبارها فضاءاً للمعلم والمعرفة، تضطلع بدور محوري في دراسة الظواهر الاجتماعية، وتحليل أسبابها وأبعادها بالبحث العلمي، وتكثيف التعاون بين الباحثين والمتخصصين، بما يسمح بفهم أعمق لظواهرتي "عنف الأحياء" وانتشار المؤثرات العقلية، ودور منصات التواصل الاجتماعي في التأثير على السلوك الفردي والجماعي، مشدداً في ذات السياق، على أهمية الانتقال من تشخيص الظواهر إلى اقتراح حلول عملية ومقاربات علمية فعالة، تقوم على الوقاية، والتوعية، والتنسيق بين مختلف الفاعلين، مع تعزيز دور الجامعة في نشر الثقافة الرقمية الواعية، وترسيخ قيم المسؤولية والمواطنة لدى الشباب.

من جهته، أشار رئيس الملتقى الأستاذ يمين رحايل، إلى أن هذا

والرقمية لظواهرتي "عنف الأحياء" وانتشار المؤثرات العقلية، مع تسليط الضوء على تأثير منصات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل السلوكيات ومسارات الانحراف، واستكشاف آليات الوقاية والمعالجة، كما تخللتها ورشات تفاعلية أتاح للمشاركين فرصة الحوار وتبادل الآراء والخبرات، ومناقشة سبل تطوير مقاربات علمية وتوعوية، قادرة على الاستجابة للتحديات المطروحة.

وخلال أشغال هذه الفعاليات أجمع المشاركون على أهمية تعزيز البحث العلمي، والافتتاح على القضايا المجتمعية الراهنة، وتكريس دورها في إنتاج المعرفة وتقديم حلول علمية تساهم في خدمة المجتمع، ومواجهة مختلف أشكال العنف والانحراف، مع التأكيد أكثر على ضرورة نشر الوعي الرقمي.

يوجمعة ذيب

الاجتماعي في إعادة إنتاج الجريمة وتوسيع شبكاتها، مع تشخيص آليات العنف الرقمي، وكيفية استغلال الفضاء الأزرق في التنسيق بين المعصيات وترويج المؤثرات العقلية، وكذا إبراز التأثيرات الاجتماعية والنفسية لانتقال الجريمة من الواقع إلى العالم الافتراضي واقتراح حلول وتدخلات سوسولوجية تربوية وأمنية للحد من الجريمة الرقمية وعنف الأحياء، بما فيها تعزيز التعاون بين الباحثين ومؤسسات الدولة لفهم الظاهرة ووضع سياسات وقائية ناجمة، تساهم في نشر الوعي بأهمية التربية الرقمية، وترشيد استعمال الشباب لمنصات التواصل.

وشكلت أشغال الملتقى فضاءً علمياً لتبادل المعارف والخبرات، ومناقشة مختلف الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية

الأخيرة التي في إطار حرص الجامعة على تعزيز البحث العلمي، والافتتاح على القضايا المجتمعية الراهنة، وتكريس دورها في إنتاج المعرفة وتقديم حلول علمية تساهم في خدمة المجتمع، ومواجهة مختلف أشكال العنف، والانحراف.

وحسب المصدر، يهدف الملتقى الذي جاء لمعالجة التحولات العميقة في أنماط الجريمة والانحراف، بقصد تأثير الرقمنة والسماح استعمال منصات التواصل الاجتماعي خاصة الفايبريوك والتي أصبحت فضاء جديدا لإعادة إنتاج العنف الحضري واستعراض القوة بين عصابات الأحياء وترويج المؤثرات العقلية وإدارة شبكات الانحراف بطرق غير مسبوقة، إلى تحليل التحولات التي مست مسارات الانحراف خاصة عنف الأحياء وانتشار المؤثرات العقلية في العصر الرقمي، إلى جانب فهم دور منصات التواصل

في تصنيف "كيو إس" للجامعات العربية 2027 الجزائر الأولى عربيا ومغاربيا

• تصدرت الجزائر الترتيب عربيا ومغاربيا في تصنيف "كيو إس" للجامعات العربية لسنة 2027، مع تسجيل ارتفاع في عدد المؤسسات الجامعية الجزائرية المدرجة ضمن التصنيف، من 46 مؤسسة في إصدار 2026 إلى 50 مؤسسة في الإصدار الجديد. وحسب المعطيات المعلنة، تصدرت جامعة عنابة الترتيب الوطني ضمن الجامعات الجزائرية المدرجة في تصنيف "كيو إس" للجامعات العربية 2027، في مؤشر يعكس حضور المؤسسات الجامعية الجزائرية ضمن هذا التصنيف الإقليمي. ويعد تصنيف "كيو إس" للجامعات العربية أحد التصنيفات الدولية التي تقارن أداء مؤسسات التعليم العالي في المنطقة، استنادا إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات المتعلقة بالأداء الأكاديمي والبحث العلمي والسمعة والتعاون الدولي، حيث يعتمد على عدة مؤشرات رئيسية تشمل السمعة الأكاديمية (30 بالمائة)، سمعة الجامعة لدى أرباب العمل (20 بالمائة)، نسبة الأكاديميين إلى الطلبة (15 بالمائة)، شبكة البحث الدولية (10 بالمائة) وتأثير الويب، وعدد الاستشهادات، ونسبة الأساتذة والطلبة الدوليين.

رشيدة دبوب

البيان الختامي المشترك للاجتماع الوزاري الجزائر. جنوب إفريقيا

إرادة قوية لجعل الشراكة بين البلدين نموذجاً للتعاون الإفريقي الفعال

أكدت الجزائر وجنوب إفريقيا عزمهما على جعل الشراكة بين البلدين نموذجا للتعاون الإفريقي الفعال القائم على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة والتضامن مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاستراتيجية.



م

■ جاء ذلك في البيان المشترك الصادر في ختام الاجتماع الذي جمع أول أسس المجلس بالجزائر العاصمة والذي وزير الشؤون الخارجية والمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية السيد أحمد عطاف ووزير العلاقات الدولية والتعاون بمجمهورية جنوب إفريقيا ورونالد لاسولا استمراسر ضمن التقدم المحرز في تنفيذ خرجات الدورة السابعة للجنة المشتركة الجنوب إفريقية المنعقدة بالجزائر في ديسمبر 2024 والعمل على تنفيذ التزامات الواردة في إعلان الشراكة الاستراتيجية المتعددة هذه المناسبة.

وأبرز الزمران عرضهما على جمل هذه الشراكة نموذجاً للتعاون الإفريقي الفعال القائم على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة والتضامن مشيرين إلى أن نجاح الشراكة سيقاس بمدى قدرتها على تحويل التقارب السياسي إلى مشاريع ملموسة ونتائج قابلة للقياس.

إعطاء الأولوية للمشاريع الاستراتيجية في مجالات متعددة

وفي هذا الصدد اتفق الطرفان على إعطاء الأولوية للمشاريع الاستراتيجية في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والتأجيم والصناعة والعلوم والتكنولوجيا وتحديد آجال زمنية واضحة وتكثيف الاتصالات بين المؤسسات المعنية وضمان تقديم تقارير منتظمة إلى وزارتي الشؤون الخارجية في البلدين.

كما جدد الوزيران التأكيد على عزمهما الانتقال من مرحلة إرساء الإطار القانوني والمؤسسي للمعاون إلى مرحلة تنفيذ مشاريع ملموسة من خلال اعتماد نهج قائم على النتائج يستند إلى أولويات واضحة وأجال زمنية محددة وآليات للمتابعة والتقييم. ووقعا يتعلق بتنامية عرجات اللجنة الثنائية المشتركة رحب الوزيران باستكمال إجراءات إعداد والتوقيع على مذكرة التفاهم المنشئة لألية المتابعة الوزارية للمراجعة النصف دورية التي ستكون المتابعة المنظمة لتنفيذ قرارات اللجنة الثانية ونسوة المسائل المتفق عليها التي لا تزال عاقلة وضمان تنفيذها.

الشروع في التحضيرات للدورة
الثامنة للجنة الثانية المزمع عقدها
في بريتوريا

كما اتفقا على الشروع في التحضيرات للدورة الثانية للجنة الثنائية المزمع عقدها في برونوفا تحت الرئاسة المشتركة لرئيسي الدولتين مع التركيز على مجالات التعاون ذات الأولوية التي من شأنها تحقيق نافع ملموسة وقابلة للنقاش.

أما بشأن التعاون الاقتصادي والاستثماري والاستثماري أكد الوزيران أن التجارة والاستثمار يشكلان الأولوية الرئيسية للمرحلة المقبلة من الشراكة بالنظر إلى الإمكانات المتاحة ومكاسب التكامل بين اقتصادي البلدين واتفقا على عقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة للتجارة والاستثمار في أقرب الأجل.

ضرورة التفصيل الكامل لمجلس
الأعمال المنشأ سنة 2023

وشدد الطرفان على ضرورة تفعيل الكامل لمجلس الأعمال الناشئة 2023 وشجعا على تنظيم بعثات أعمال متبادلة بما في ذلك بعثة لرجال الأعمال الجنوب الإفريقيين إلى الجزائر وتنظيم معرض للمنتجات الجزائرية في جوهانسبرغ وإقامة اتصال مباشرة بين المتعاملين الاقتصاديين والغرف التجارية.

وأشار البيان المشترك إلى اتفاق الجانبين على

كفّل تمثيلا إفريقيا عادلا وفعالا لا سيما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومؤسسات برتون وودز. أهمية التنسيق في إطار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز

كما جدد دعمهما للموقف الإفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن كما ورد في توافق إيزوبولويني وإعلان سرت وشددا على أهمية التنسيق في إطار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وغيرها من الأطر متعددة الأطراف.

وفي السياق أكد الجانبان مجددا دعمهما لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية السقطة ذات السيادة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مشدين على ضرورة الملحة لوقف الاعتداءات على الشعب الفلسطيني وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

تجديد الدعم للقضيتين
الفلستينية والصحراوية

كما جدد الوزيران تأكيدهما على دعم حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفقا لقرارات وبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ذات الصلة معربين عن دعمهما للجهدود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يمكن الشعب الصحراوي من ممارسة هذا الحق.

وشأن الأوضاع في بعض مناطق التوتر في إفريقيا والعالم أكد الطرفان أهمية التوصل إلى حلول سياسية وتعزيز الحوار الشامل واحترام سيادة الدول وتطوير قدرات الاتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية في مجالى الوثائق بين النزاعات والسلام. وفي سياق التكامل الإفريقي والتعاون بين بلدان الجنوب شدد الزيران على إسهام الشراكة بين البلدين في تعزيز التكامل الإفريقي.

ومناسبة الذكرى الـ 25 لتأسيس الحركة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) استذكروا دور بلديهما في إنشائها وأكدا ضرورة تسريع تنفيذ اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود وتعزيز التجارة والاستثمار البشريين في إفريقيا والعربي قدما في تنفيذ اتفاقية 2063. كما اتفقا على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات تمويل التنمية والتكنولوجيا والأمن الغذائي والطاقي والمعمل على دفع إصلاح النظام المالي الدولي بما يجعله أكبر استجابة لاحتياجات البلدان النامية.

استكشاف فرص جديدة للشراكة في مجالات
الصناعة والزراعة والصناعات الزراعية والغذائية
والصناعات الصيدلانية والنقل والخدمات
الموجعية والبنية التحتية والاقتصاد الرقمي
والمؤسسات الناشئة وترعيهما المناقشات المرتبة
بشأن إقامة توأمة بين مبناء جن جن وميناء ديربان
وخط النقل الجوي المباشر بين الجزائر العاصمة
وجوهانسبرغ.

إيلاء أهمية خاصة للتعاون في مجال الطاقة والمحروقات

أما فيما يخص الطاقة والمحركات والموارد المعدنية فقد أدلى الزيران بأهمية خاصة للتعاون في مجال الطاقة وروجا بالشراوات الخاصة في المؤسسات الصناعية وشجعاً على إقامة شركات عملية في مجالات الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال والصناعات البتروكيماوية والمنسجات البترولية والطاقلات المتجددة والسيما الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر والنجاعة الطاقوية وتطويع الطاقة.

وأكد الطرفان الأهمية الاستراتيجية للمعادن الحيوية وضرورة إقامة شركات تحافظ على سيادة إفريقيا على موردها الطبيعية وتعزز نقل التكنولوجيا والتحويل المحلي للتعامل وتسهم في بناء سلاسل قيمة إفريقية. كما اتفقا على تشجيع الزيارات التقنية المتبادلة للتخبراء والتعاملين الاقتصاديين في قطاعات الطاقة المتماجم بهدف تحديد مشاريع قابلة للتنفيذ.

**تشجيع على تطوير مشاريع
مشتركة وتبادل الباحثين والطلبة**

وعن التعاون العلمي والتكنولوجي والأكاديمي
رحب الوزير بالناقشات الجارية بشأن إبرام
مذكرة تفاهم بين الأكاديمية الجزائرية للعلوم
والتكنولوجيا والأكاديمية الفرنسية للعلوم
والتكنولوجيا وتوجها على تطوير مشاريع مشتركة وتبادل
الباحثين والطلبة وإقامة شراكات بين الجامعات
والمؤسسات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي
والتكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيا الحيوية
والابتكار فضلا عن التعاون في مجال تنمية
المهارات.

وحول التعاون الثقافي والتاريخي جدد الجانبان التأكيد على أهمية الإرث المشترك للنضال التحرري ورحبا بالاجراءات الرامية إلى إحياء ذكرى الكفاح ضد الاستعمار ونظام الفصل العنصري بما في ذلك تنظيم فعاليات ثقافية وفكرية وأكاديمية مشتركة.

اختتام الطبعة الثانية للصالون الدولي للكهرباء والطاقات المتجددة مشاريع واعدة وابتكارات لتحقيق الكفاءة الطاقوية

في ظل الديناميكية التي يشهدها القطاع في السنوات الأخيرة، والتي مكنته من الانفتاح على السوق الإفريقية. وسمح هذا الصالون بإبراز القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والمراكز، والترويج لها، وفتح آفاق جديدة لخلق جسور للتواصل بينها وبين القطاع الاقتصادي وبناء شراكات وفق منطق رابح-رابح، وهو ما أكدته نائب رئيس تجمع الصناعات الكهربائية، نصر الجزائري المكلف بالمعدات الكهربائية، نصر الدين بوقصة، الذي أشار إلى أن التجمع يعكف على تعزيز هذا التعاون بإبرام اتفاقيات لمرافقة حاملي المشاريع تقنيا وماليا. كما شكل الصالون سانحة لإعلان الشركة الجزائرية للصناعات الكهربائية والغازية "ساينغ"، فرع المجمع العمومي "سونلغاز"، عن تصدير 250 عمود شحن للسيارات الكهربائية نحو إيطاليا بنهاية أكتوبر أو بداية نوفمبر المقبل، وذلك ضمن عقود مبرمة تتضمن تصدير 450 عمودا، تم تصدير 200 منها إلى البرتغال شهر يوليو المنصرم.

مسارات الإنتاج والتوزيع الطاقوي، وتطوير تطبيقات ذكية لترشيد استهلاك الطاقة، سواء في المنازل أو الإدارات وحتى المصانع. ومن ضمن هذه المشاريع، نموذج لبطاريات الليثيوم المصنعة محليا بنسبة 100 بالمائة، من حيث التصميم والإنتاج، عرضه مركز البحث في تكنولوجياات نصف النواقل الطاقوية (CRITSE)، التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والموجه لتخزين الطاقة الكهربائية المنتجة، ما يسمح بتوطين هذه الصناعة محليا، إضافة إلى مشروع لتطوير محفزات لإنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام تقنيات التحفيز الضوئي والتحليل الكهربائي للماء، يعمل على تطويره مركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER). وتعكس هذه المشاركة دور وأهمية تامين نتائج البحث العلمي في مختلف مجالات النشاط، على غرار الطاقة والطاقات المتجددة، ومسدي مساهمتها في النسيج الصناعي الوطني، والرفع من نسب الإدماج ومن مردودية وتنافسية المؤسسات الجزائرية لولوج الأسواق الخارجية

■ اختتمت اول امس الخميس، بقصر المعارض بالصنوبر البحري (الجزائر العاصمة)، الطبعة الثانية للصالون الدولي للكهرباء والطاقات المتجددة "كهرباء إكسبو 2026"، التي عرفت مشاركة أزيد من 75 عارضا، وسمحت بإبراز القدرات الإنتاجية في المجال، وخلق جسور للتواصل وبناء شراكات في الأفق. وقد شكل هذا الصالون فضاء لتبادل الرؤى والخبرات بين مختلف الفاعلين في القطاع من مهنيين وشركات ومراكز بحث ومؤسسات ناشئة، عرضوا من خلاله أحدث المعدات والتجهيزات في مجال الكهرباء، وأنظمة وحلول الطاقة الشمسية، وتقنيات تخزين الطاقة والطاقات المتجددة والحلول المستدامة، إلى جانب التجهيزات والحلول الموجهة للقطاع الصناعي، وحلول الكفاءة الطاقوية وترشيد استهلاك الطاقة. وعرفت النظاره نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية، مشاركة لافتة للمؤسسات الناشئة ومراكز البحث العلمي التي أبرزت من خلالها الأهمية البالغة لتطوير حلول محلية لمختلف

50 جامعة جزائرية في التصنيف العربي



■ ارتفع عدد الجامعات الجزائرية المدرجة في التصنيف العربي للجامعات إلى 50 مؤسسة، مقابل 46 في النسخة السابقة، وفق ما كشفه عصام بودية، عضو اللجنة الوطنية لترقية وتصنيف الجامعات، وأوضح المتحدث أن جامعة عنابة تصدرت ترتيب الجامعات الجزائرية، تلتها جامعة قلمة وتلمسان. ويعكس إدراج أربع جامعات إضافية اتساع حضور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في التصنيف، ويعزز فرص إبراز قدراتها الأكاديمية والعلمية على المستوى الإقليمي.

الجزائر وجنوب إفريقيا

نحو شراكة استراتيجية بمشاريع ملموسة

أكدت الجزائر وجنوب إفريقيا إرادتهما المشتركة للارتقاء بشراكتهما الاستراتيجية إلى نموذج للتعاون الإفريقي الفعال، القائم على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة والتضامن، مع التركيز على تجسيد مشاريع ملموسة في قطاعات حيوية، وتحويل التقارب السياسي بين البلدين إلى نتائج اقتصادية وتنموية قابلة للقياس.

إصلاح منظومة الحوكمة العالية بما يضمن تمثيلا إفريقيا عادلا وفعالا، لا سيما داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومؤسسات برينوتوودز.

وجدد الطرفان دعمهما للموقف الإفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن، كما ورد في توافق إيزولوني وإعلان سرت، وشددوا على أهمية تعزيز التنسيق في إطار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وغيرها من الأطر متعددة الأطراف. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أكد الجانبان دعمهما للحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وشددوا على الضرورة الملحة لوقف الاعتداءات على الشعب الفلسطيني، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، إلى جانب

مساهمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما جدد الوزيران دعمهما للحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وفقا لقرارات ومبادئ الأمم المتحدة

والالاتحاد الإفريقي ذات الصلة، معربين عن مساندتهما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يتيح للشعب الصحراوي ممارسة هذا الحق. وفي سياق التكامل القاري، شدد

الوزيران على أن الشراكة الجزائرية الجنوب إفريقية يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون الإفريقي وتطوير المبادرات الاقتصادية بين دول القارة. وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا «نيباد»، استذكر الجانبان دور بلديهما في إنشائها، وأكدوا ضرورة تسريع تنفيذ اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود، وتعزيز التجارة والاستثمار البيني في إفريقيا، والمضي قدما في تنفيذ أجندة 2063.

كما اتفقا على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات تمويل التنمية والتكنولوجيا والأمن الغذائي والطاقي، والعمل على دفع إصلاح النظام المالي الدولي بما يجعله أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية.



وأكاديمية الجنوب إفريقية للعلوم، في خطوة تستهدف تعزيز التعاون العلمي وتبادل الخبرات بين المؤسسات. كما شجعا على تطوير مشاريع بحثية مشتركة، وتبادل الباحثين والطلبة، وإقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الناشئة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية والتكنولوجيا الحيوية والابتكار، إلى جانب التعاون في مجال تنمية المهارات.

وتعكس هذه التوجهات، حسب ما تضمنه البيان المشترك، رغبة البلدين في توسيع الشراكة لتشمل المجالات المعرفية والتكنولوجية، بما يدعم الابتكار ويسهم في تطوير القدرات البشرية والعلمية. وفي الشق الثقافي والتاريخي، جدد الجانبان التأكيد على أهمية الإرث المشترك للنضال التحرري، ورحبا بالمبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات البشرية والعلمية. وأكد الجانبان على أهمية الإرث المشترك للنضال التحرري، ورحبا بالمبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات البشرية والعلمية. وفي الشق الثقافي والتاريخي، جدد الجانبان التأكيد على أهمية الإرث المشترك للنضال التحرري، ورحبا بالمبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات البشرية والعلمية.

تنسيق مشترك بشأن إصلاح الحوكمة العالمية

وعلى صعيد القضايا الإقليمية والدولية، أكد البلدان التزامهما بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعددية، وضرورة

بالمشاورات الجارية بين المؤسسات المعنية، مع التشجيع على إقامة شراكات عملية تشمل الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال والصناعات البتروكيمياوية والمنتجات البترولية. وامتدت مجالات التعاون المقترحة إلى الطاقات المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر، إلى جانب النجاعة الطاقوية وتخزين الطاقة، بما يتيح توسيع فرص الاستثمار وتبادل الخبرات في المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى البلدين.

وفي قطاع المناجم، أكد الطرفان الأهمية الاستراتيجية للمعادن الحيوية، وضرورة بناء شراكات تضمن الحفاظ على سيادة إفريقيا على مواردها الطبيعية، وتعزيز نقل التكنولوجيا والتحويل المحلي للموارد بما يسهم في إنشاء سلاسل قيمة إفريقية. ونجح الاقتصادات المحلية فرصا أكبر للاستفادة من ثرواتها المعدنية. كما اتفقا على تشجيع الزيارات التقنية المتبادلة للخبراء والمتعاملين الاقتصاديين في قطاعي الطاقة والمناجم، بهدف تحديد مشاريع قابلة للتنفيذ، وتطوير التعاون على أسس عملية

تستجيب للإمكانيات المتاحة لدى الجانبين. وفي مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي، رحب الوزيران بـ «مناقشات الجارية بشأن إبرام مذكرة تفاهم بين الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات

للمرحلة المقبلة من الشراكة، بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة ومقومات التكامل بين اقتصادي البلدين، واتفقا على عقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة للتجارة والاستثمار في أقرب الآجال. كما شجعا على ضرورة تفعيل الكامل لمجلس الأعمال الذي أنشئ سنة 2023، مع تشجيع تنظيم بعثات أعمال متبادلة، تشمل إيفاد بعثة لرجال الأعمال الجنوب إفريقيين إلى الجزائر، وتنظيم معرض للمنتجات الجزائرية بمدينة جوهانسبورغ، إلى جانب إقامة اتصالات مباشرة بين المتعاملين الاقتصاديين والغرف التجارية في البلدين.

تعاون و شراكة تشمل جميع المجالات

ورحب الجانبان بالمناقشات المرتقبة بشأن إقامة توأمة بين ميناء جن جن وميناء ديريان، باعتبارها خطوة يمكن أن تدعم المبادرات التجارية وتطوير الخدمات اللوجستية، كما أبرزت أهمية مشروع خط النقل الجوي المباشر بين الجزائر العاصمة وجوهانسبورغ في تعزيز الربط بين البلدين وتسهيل تنقل رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين. وحظي التعاون في مجالات الطاقة والمحروقات والموارد المعدنية بحيز مهم من المباحثات، حيث أكد الوزيران الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، ورحبا

بأنه، ذلك في بيان مشترك صدر عقب الاجتماع المشترك الذي جمع، أول أمس الخميس بالجزائر العاصمة، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، أحمد عطاف، بوزير العلاقات الدولية والتعاون بجمهورية جنوب إفريقيا، روثالد لامولا، والذين استعرضا مدى التقدم المحرز في تنفيذ مخرجات الدورة السابعة للجنة الثنائية الجزائرية الجنوب إفريقية، المنعقدة بالجزائر في ديسمبر 2024، وبحثا سبل تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الشراكة الاستراتيجية المتعد خلال تلك المناسبة.

وشدد الوزيران على أن نجاح هذه الشراكة سيقاس بمدى قدرتها على الانتفا من مستوى التفاهم السياسي إلى إنجاز مشاريع عملية، مؤكدا ضرورة إعطاء الأولوية للتعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والمناجم والصناعة والعلوم والتكنولوجيا، مع تحديد آجال زمنية واضحة للتنفيذ، وتكثيف الاتصالات بين المؤسسات المعنية، وضمان تقديم تقارير دورية إلى وزلرتي الشؤون الخارجية في البلدين.

كما جدد الجانبان التزامهما بالانتقال من مرحلة استكمال الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، من خلال اعتماد مقاربة قائمة على النتائج. تستند إلى أولويات محددة وآليات للمتابعة والتقييم في إطار تعزيز متابعة مخرجات اللجنة الثنائية المشتركة، ورحب الطرفان باستكمال إجراءات إعداد والتوقيع على مذكرة التفاهم المنشئة لآلية المتابعة الوزارية للراجعة النصف دورية التي ستعنى ضمان المتابعة المنتظمة لتنفيذ قرارات اللجنة، وتسوية المسائل المتضخ عليها التي لا تزال عالقة، والعمل على ضمان تنفيذها واتفاق الوزيران في السياق ذاته، على الشروع في التحضيرات للدورة الثامنة للجنة الثنائية، المقرر عقدها في العاصمة الجنوب إفريقية برينوتو، تحت الرئاسة المشتركة لرئيسي البلدين، مع

التركيز على مجالات التعاون ذات الأولوية التي من شأنها تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس. وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري، أكد الوزيران أن التجارة والاستثمار يمثلان الأولوية الرئيسية

Classement QS des universités arabes 2027 L'Algérie première aux niveaux arabe et maghrébin



L'Algérie a été classée première aux niveaux arabe et maghrébin dans le classement QS des universités arabes pour l'année 2027, en termes du nombre d'établissements universitaires classés, indique, vendredi, un communiqué du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

Le classement régional annuel QS des universités arabes 2027 a dévoilé que les universités algériennes ont réalisé des résultats "avancés et solides", à savoir que 50 établissements d'enseignement supérieur algériens ont été classés, contre 46 lors de l'édition 2026 et 15 en 2025, l'Algérie occupant ainsi la première place aux niveaux maghrébin et arabe en matière de nombre d'établissements universitaires classés, précise le communiqué.

L'Université d'Annaba a obtenu la première place à l'échelle nationale, selon la même source.

A noter que le classement QS des universités arabes vise à évaluer et à comparer les performances des établissements d'enseignement supérieur de la région, en adoptant un "cadre global comprenant 10 indicateurs principaux, chacun représentant un pilier essentiel dans l'évaluation de la performance et de la compétitivité des universités", à l'instar de la réputation académique, du ratio entre le nombre d'enseignants et celui des étudiants et le taux d'étudiants internationaux.

Aflou

Cinq projets universitaires innovants enregistrés



Le centre universitaire Chérif-Bouchoucha d'Aflou a enregistré cinq (5) projets innovants portés par des étudiants auprès de l'Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), dans le cadre des efforts visant à encourager l'innovation, à protéger la propriété intellectuelle et à promouvoir l'esprit entrepreneurial, a-t-on appris jeudi de cet établissement de l'enseignement supérieur.

Sur les neuf demandes d'enregistrement de projets innovants déposées auprès de l'INAPI par le bureau local d'appui à la technologie et à l'innovation, cinq ont été approuvées, en attendant la délivrance des certificats de brevet aux porteurs de projets concernés, a affirmé la directrice de l'incubateur d'entreprises relevant du centre universitaire, Bahia Laafar.

Les cinq projets retenus couvrent divers domaines liés à la vie quotidienne, notamment l'environnement, le tourisme et la restauration, a ajouté la même responsable soulignant que ces résultats encourageants témoignent des efforts déployés par l'incubateur d'entreprises et le bureau précité pour accompagner les étudiants porteurs de projets et protéger leurs innovations à travers les dispositifs de propriété industrielle.

Mme Laafar a également mis en avant la dynamique que connaît le secteur de l'enseignement supérieur en matière de promotion de l'innovation et de l'esprit entrepreneurial, notamment dans le cadre du programme "Protomarket 2", qui a permis de sélectionner 937 projets issus de 98 sur un total de 117 établissements universitaires.

Lutte contre l'occupation illicite de l'espace public Une voie rouverte après des années de fermeture à l'USTO

Dans le cadre de la lutte contre l'occupation illicite de l'espace public, les éléments de la cellule de la protection de l'environnement ont procédé jeudi à l'ouverture d'un important axe routier qui était fermé pendant des années dans le quartier de l'USTO relevant de la délégation communale d'Es-Seddikia dans la commune d'Oran.

Cette opération vient en application des instructions données par le wali d'Oran et portant sur la lutte sans merci contre tous les dépassements et les transgressions sur l'espace public. Il s'agit donc de démanteler toute extension illicite et squat des trottoirs. Sur ce, d'importants moyens humains et moyens ont été mobilisés par les services de la commune pour rouvrir cette voie et faciliter ainsi l'accès.

Il y a quelques jours, une dizaine de grillages érigés illicitement sur l'espace public ont été démantelés et plusieurs trottoirs ont été libérés à la circulation à l'issue d'une vaste opération d'assainissement dans le périmètre de la délégation communale El Badr relevant de l'APC d'Oran.

Ainsi et depuis plusieurs mois, les campagnes contre l'occupation illicite se multiplient dans plusieurs quartiers et communes de la wilaya. Les commerçants occupant illicitement les trottoirs sont contraints de se conformer au règlement en question. Toute transgression de la loi sera suivie de sanctions, indiquent des sources responsables. En plus de libérer les trottoirs, ces mesures vont nettement améliorer la circulation piéton-

ne. Les communes sont appelées à multiplier les contrôles pour éradiquer ce phénomène et prendre les sanctions qui s'imposent en cas de transgression sur l'espace public.

Dans la localité de Oued Tlélat, plusieurs extensions illicites érigées au bas des blocs de la cité 3.000 logements ont été démantelées, lors d'une vaste opérations de contrôle lancée par les services de cette collectivité. L'opération pilotée par les cadres de la commune vient en application des directives données par le wali d'Oran visant à éradiquer ce phénomène qui porte atteinte à l'environnement et aussi à l'esthétique de la ville. Il s'agit de clôtures érigées au rez-de-chaussée squattant une bonne partie de l'espace public, ce qui entrave la circulation. **K. Assia**

Cinq projets étudiants du Centre universitaire d'Aflou enregistrés à l'Inapi

Le Centre universitaire Chérif-Bouchoucha d'Aflou a obtenu l'enregistrement de cinq projets innovants d'étudiants auprès de l'Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI). Sur les neuf demandes déposées par le bureau local d'appui à la technologie et à l'innovation, cinq ont été approuvées, en attendant la délivrance des certificats de brevet, a précisé Bahia Laafar, directrice de l'incubateur d'entreprises. Les projets retenus concernent notamment l'environnement, le tourisme et la restauration. Ils témoignent des efforts déployés pour accompagner les étudiants dans la concrétisation de leurs idées et la protection de leurs innovations. La responsable a également souligné l'apport du programme « Protomarket 2 », qui a permis de sélectionner 937 projets issus de 98 établissements universitaires sur un total de 117.

COMMERCE, INVESTISSEMENT, ÉNERGIE, MINES ET NOUVELLES TECHNOLOGIES

Alger – Pretoria : place à l'économie !

LE PRÉSIDENT de la République a reçu le ministre sud-africain des Relations internationales et de la Coopération.

WALID AÏT SAÏD

L'axe Alger – Pretoria se renforce ! L'Algérie et l'Afrique du Sud ont décidé de hisser à un niveau supérieur leur partenariat stratégique. Au-delà de leur convergence politique et de leur histoire commune de lutte contre le colonialisme et l'apartheid, les deux locomotives du continent entendent faire de leurs relations privilégiées un levier de coopération économique et d'intégration africaine. C'est le principal enseignement de la réunion ministérielle tenue, jeudi dernier à Alger, entre le ministre d'État, ministre des Affaires étrangères, Ahmed Attaf, et son homologue sud-africain, Ronald Lamola, consacrée au suivi des conclusions de la 7e session de la Grande Commission mixte, tenue en décembre 2024. Reçu au terme de cette rencontre par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, le chef de la diplomatie sud-africaine a réaffirmé la volonté de Pretoria de consolider les relations entre les deux pays frères. «Poursuivre le renforcement des bonnes relations qu'entretiennent les deux pays frères», a-t-il déclaré, soulignant également la nécessité d'«intensifier les efforts afin de développer les échanges commerciaux entre les deux pays et de les élargir dans plusieurs domaines». Cette audience a permis de passer en revue les avancées enregistrées et d'examiner les perspectives de coopération dans plusieurs secteurs, notamment l'électricité et le gaz, l'industrie pharmaceutique, l'agriculture, la recherche scientifique, les technologies et l'intelligence artificielle. Ronald Lamola a également transmis au président Tebboune les salutations de son homologue Cyril Ramaphosa. En retour, le chef de l'État l'a chargé de transmettre ses salutations au président sud-africain, réaffirmant l'ambition de renforcer la coopération économique entre les deux puissances africaines. Dans leur communiqué conjoint, les deux parties affichent clairement leur objectif de faire de leur partenariat un



modèle de coopération africaine efficace, fondé sur la confiance mutuelle, les intérêts communs et la solidarité. La réussite de cette démarche devra se mesurer à la capacité de traduire le rapprochement politique en réalisations concrètes et en résultats mesurables. Pour y parvenir, Alger et Pretoria ont convenu d'accorder la «priorité aux projets stratégiques dans les domaines du commerce, de l'investissement, de l'énergie, des mines, de l'industrie, des sciences et des technologies».

Des projets concrets

Des échéances précises seront fixées, les contacts entre les institutions concernées intensifiés et des rapports d'étape régulièrement soumis aux ministères des Affaires étrangères des deux pays. La mise en place d'un mécanisme de suivi ministériel constitue, à cet égard, une avancée importante. Les deux ministres se sont, d'ailleurs, félicités du parachèvement des procédures d'élaboration et de signature du mémorandum d'entente correspondant. «Ce mécanisme permettra d'évaluer l'état d'avancement des décisions, de régler les questions en suspens et de veiller à leur application effective», est-il souligné dans le communiqué commun. Les préparatifs de la 8e session de la Grande Commission mixte, prévue à Pretoria et présidée par les présidents

des deux pays, seront également engagés, avec un accent particulier sur les priorités susceptibles de produire des résultats tangibles. Le renforcement des échanges commerciaux et des investissements constitue la priorité de la prochaine étape. Les deux pays ont convenu de tenir, dans les meilleurs délais, la première réunion de la Commission mixte sur le commerce et l'investissement, tout en activant pleinement le Conseil d'affaires algéro-sud-africain, créé en 2023. Les mesures envisagées comprennent l'organisation de missions économiques réciproques, notamment l'accueil d'hommes d'affaires sud-africains en Algérie, ainsi qu'une exposition de produits algériens à Johannesburg. Les contacts directs entre opérateurs économiques et Chambres de commerce devront également être renforcés.

Convergence totale sur les dossiers internationaux

L'industrie, l'agriculture, l'agroalimentaire, la pharmacie, le transport, la logistique et les infrastructures figurent parmi les secteurs offrant de nouvelles perspectives. Les discussions sur un éventuel jumelage entre le port de Djen Djen et celui de Durban, ainsi que sur la mise en place d'une liaison aérienne directe entre Alger et Johannesburg, visent à faciliter

les échanges et les investissements. Dans le domaine énergétique, les deux parties souhaitent développer des partenariats dans le gaz naturel, le gaz naturel liquéfié, la pétrochimie et les énergies renouvelables, notamment le solaire et l'hydrogène vert. La coopération minière devra, de son côté, favoriser le transfert de technologies, la transformation locale des ressources et la constitution de chaînes de valeur africaines. La coopération scientifique et technologique, les échanges universitaires et les partenariats dans l'intelligence artificielle, les biotechnologies et l'innovation complètent cette feuille de route. Pour Ahmed Attaf, la portée de ce partenariat dépasse les seuls intérêts économiques. «Le partenariat entre les deux pays ne repose pas uniquement sur les intérêts économiques, mais puise essentiellement sa force dans une histoire commune de lutte et de solidarité, ainsi que dans notre engagement commun en faveur du droit international, du droit des peuples à l'autodétermination et de l'instauration d'un ordre international plus équilibré», a-t-il affirmé. Le ministre d'État a également insisté sur la responsabilité commune des deux pays dans le renforcement de la voix africaine sur la scène internationale et la défense du droit du continent à déterminer son propre avenir. Cette convergence se traduit notamment par leur soutien à la réforme du Conseil de sécurité de l'ONU et des institutions de gouvernance mondiale, afin d'assurer une représentation africaine plus juste. Sur les questions régionales, Alger et Pretoria ont réaffirmé leur soutien au droit du peuple palestinien à l'autodétermination et à l'établissement de son État indépendant et souverain, ainsi qu'au droit du peuple sahraoui à l'autodétermination, conformément aux résolutions pertinentes des Nations unies. Les deux pays plaident également pour des solutions politiques aux crises, le dialogue inclusif et le renforcement des mécanismes africains de prévention des conflits.

W.A.S.

LES UNIVERSITÉS ALGÉRIENNES RENFORCENT LEUR PRÉSENCE À L'ÉCHELLE ARABE

ANNABA EN TÊTE

CINQUANTE établissements nationaux figurent désormais dans le classement arabe des universités pour l'année 2027, contre 46 lors de la précédente édition.

■ WAHIDA BAHRI

Une évolution qui témoigne de l'élargissement de la présence de l'enseignement supérieur algérien dans les évaluations régionales et s'inscrit dans la dynamique de développement et de valorisation des établissements universitaires, soutenue par les pouvoirs publics.

Les universités algériennes consolident leur position dans le paysage universitaire arabe. Selon les données relatives au classement arabe des universités 2027, le nombre d'établissements nationaux répertoriés est passé de 46 à 50, soit quatre universités supplémentaires par rapport à l'édition précédente.

À ce titre l'université d'Annaba occupe la première place parmi les établissements algériens figurant dans ce classement. Elle est suivie par les universités de Guelma et de Tlemcen.

Cette progression numérique traduit une présence plus large des établissements algériens dans les dispositifs régionaux d'évaluation universitaire.

Elle offre également davantage de visibilité à leurs capacités académiques et scientifiques, tout en renforçant leurs perspectives de positionnement dans les classements universitaires arabes.

Outre l'augmentation du nombre d'établissements répertoriés, cette évolution met en lumière les efforts engagés par les universités algériennes pour consolider leurs performances, développer la recherche scientifique et améliorer leur rayonnement. Elle s'inscrit dans les orientations des pouvoirs publics visant à moderniser l'enseignement supérieur, à soutenir la recherche et à promouvoir la qualité de la formation universitaire. Avec 50 universités présentes dans le classement arabe 2027, contre 46 auparavant, l'enseignement supérieur algérien franchit une nouvelle étape dans son affirmation régionale.

Un signal encourageant qui souligne l'importance de poursuivre les efforts de modernisation et d'accompagnement public afin de transformer cette progression en une reconnaissance académique et scientifique toujours plus forte.

W.B.

